



PDF

بنهاية الربع الأول من 2025 ومحققاً نمواً نسبته 7,9%.. والبيانات تشمل الأرصدة الخارجية لجميع القطاعات الاقتصادية عدا الحكومة العامة

الاستثمار الدولي للكويت يقفز إلى 37,66 مليار دينار

استثمارات الكويت الخارجية تقفز إلى قمة جديدة في 2025

المطلوبات الخارجية:	الموجودات الخارجية:	صافي وضع الاستثمار الدولي:	المؤشرات الرئيسية
34,26 مليار دينار بارتفاع 12,7%	71,92 مليار دينار بنمو 10,2%	37,66 مليار دينار بزيادة 7,9%	KPI

الاستثمار في محافظ الأوراق المالية:	الاستثمار المباشر في الخارج:	تفاصيل الموجودات
9,76 مليارات دينار بنمو 23,5% (ارتفاع أدوات الدين بفعل الفوائد العالمية)	17,56 مليار دينار بزيادة 10,9% (توسع البنوك وشركات الاستثمار)	17,56 مليار دينار بزيادة 10,9% (توسع البنوك وشركات الاستثمار)

الاستثمارات الأخرى:	الأصول الاحتياطية:	المشتقات المالية:
24,44 مليار دينار بنمو 3%	14,23 مليار دينار بنمو 3,1%	5,93 مليارات دينار بقفزة 89,4% (نشاط متزايد في التحوط والاستثمار)

تفاصيل المطلوبات	الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت:	المشتقات المالية:
5,17 مليارات دينار، وهو ما يعكس استمرار جاذبية السوق الكويتية للمستثمرين الأجانب، وإن كان بوتيرة أبطأ من توسع الاستثمارات الكويتية في الخارج، كما ارتفع الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بنسبة 15,2% إلى 4,12 مليارات دينار، مدفوعاً بقفزة في حقوق الملكية بنسبة 52,8%، وهو ما قد يرتبط بزيادة اهتمام الأجانب بأسهم الشركات الكويتية الكبرى وقطاعاتها الدفاعية في مواجهة تقلبات الأسواق.	5,17 مليارات دينار	5,88 مليارات دينار بقفزة 91,5%

فوائد مالية قوية تعزز مناعة الاقتصاد أمام الصدمات العالمية

تنوع الاستثمارات وتوسع استراتيجي في أدوات الدين والمشتقات

تطور ملحوظ في إدارة المحافظ لتحقيق التوازن بين العائد والأمان

التأثير



أرباح من تحركات الأسواق العالمية، وهو ما قد يشير إلى استراتيجية أكثر نشاطاً وإقبالاً على أدوات مالية معقدة من قبل المؤسسات الكويتية.

وفي بند الاستثمارات الأخرى، ارتفع الإجمالي إلى 24,44 مليار دينار مسجلاً نمواً نسبته 3,0%، رغم تراجع بند العملة والودائع بنسبة 4,0% إلى 11,22 مليار دينار، ما قد يعكس إعادة توجيه السيولة نحو استثمارات ذات عوائد أعلى. بالمقابل، سجلت القروض الممنوحة للخارج ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 10,2% إلى 11,13 مليار دينار بنهاية مارس 2025 مقارنة مع 10,1 مليارات دينار بنهاية مارس 2024، مع زيادة حصة البنوك المحلية من هذه القروض إلى 5,36 مليارات دينار، كما ارتفع بند «أخرى» بنسبة 17,6% ليصل إلى 584,8 مليون دينار، وهو بند غالباً ما يشمل التزامات وأصول متفرقة غير مدرجة في التصنيفات الرئيسية. أما الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي فقد انخفضت بنسبة 3,1% إلى 14,23 مليار دينار، رغم تسجيل زيادة في حقوق السحب الخاصة إلى 1,33 مليار دينار، وهو ما يشير إلى تغييرات في إدارة الاحتياطيات وتوزيعها بين أدوات وسيولة مختلفة.

جانب المطلوبات

على جانب المطلوبات، ارتفع الإجمالي إلى 34,26 مليار دينار، بزيادة سنوية بلغت 12,7% مقارنة بـ 30,39 مليار دينار في مارس 2024. جاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت بنسبة 3,0% إلى 5,17 مليارات دينار، وهو ما يعكس استمرار جاذبية السوق الكويتية للمستثمرين الأجانب، وإن كان بوتيرة أبطأ من توسع الاستثمارات الكويتية في الخارج، كما ارتفع الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بنسبة 15,2% إلى 4,12 مليارات دينار، مدفوعاً بقفزة في حقوق الملكية بنسبة 52,8%، وهو ما قد يرتبط بزيادة اهتمام الأجانب بأسهم الشركات الكويتية الكبرى وقطاعاتها الدفاعية في مواجهة تقلبات الأسواق.

كما ارتفعت المشتقات المالية في جانب المطلوبات بنسبة 91,5% إلى 5,88 مليارات دينار، في تطور يعكس التوسع المتوازي في التعاملات المشتقة بين المؤسسات المالية المحلية والأطراف الخارجية، أما الاستثمارات الأخرى فقد ارتفعت بنسبة 2,0% إلى 19,10 مليار دينار، بدعم من زيادة بند العملة والودائع بنسبة 14,9% إلى 7,09 مليارات دينار، في إشارة إلى ثقة المودعين الأجانب بالبنوك الكويتية أو تحركات موسمية للسيولة. بالمقابل، انخفضت القروض الخارجية المستحقة على الكويت إلى 7,01 مليارات دينار، وتراجع بند «أخرى» بنسبة 15,5% إلى 4,84 مليارات دينار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة العامة والبنوك المحلية. وبقراءة شاملة لهذه المؤشرات، يتضح أن الكويت لاتزال تحتفظ بموقع مالي خارجي قوي، مع فائض مريح في صافي وضع الاستثمار الدولي، ما يمنحها قدرة عالية على مواجهة الصدمات العالمية وتقلبات أسواق المال، كما يعكس التوسع في أدوات الدين والمشتقات المالية تطوراً في إدارة المحافظ الاستثمارية، مع موازنة بين الأمان والعائد، غير أن تسارع نمو المطلوبات بوتيرة ملحوظة، خاصة في المشتقات والودائع، يستدعي المتابعة لضمان الحفاظ على استدامة الفائض في المركز المالي الخارجي على المدى الطويل.

أحمد مغربي

أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي أن صافي وضع الاستثمار الدولي للكويت واصل مساره التصاعدي خلال الربع الأول من عام 2025، ليصل إلى 37,66 مليار دينار، مقابل 34,90 مليار دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 7,9% وزيادة ربعية بلغت 4,9% مقارنة بنهاية 2024، والتي بلغ فيها 35,9 مليار دينار، ويعكس هذا الأداء الإيجابي قدرة الاقتصاد الكويتي على تحقيق فوائض مالية من معاملاته مع العالم الخارجي وتوظيفها في أصول دولية متنوعة، وهو ما يعزز مناعة المركز المالي للدولة أمام الصدمات الاقتصادية العالمية وتذبذبات أسواق المال.

وتشكّل البيانات عن أن إجمالي الموجودات الخارجية للكويت المركزي، فإن وضع الاستثمار الدولي للكويت يضم إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات، وتضم الموجودات الأرصدة الخارجية لجميع القطاعات عدا الحكومة العامة، وبالنسبة للحكومة العامة فهي مضمّنة فقط ضمن بيانات الائتمان التجاري وقروض الصندوق الكويتي للمتتمية. وتكشف البيانات عن أن إجمالي الموجودات الخارجية للكويت بلغ بنهاية مارس 2025 نحو 71,92 مليار دينار، بزيادة سنوية قدرها 10,2% عن مستوى 65,29 مليار دينار في مارس 2024، وهو ما يمثل أحد أعلى المستويات المسجلة خلال السنوات الأخيرة. ويعود هذا النمو إلى عدة محركات أساسية، أبرزها ارتفاع الاستثمار المباشر في الخارج إلى 17,56 مليار دينار، بزيادة 10,9% خلال عام واحد. هذه الزيادة تعكس توسع البنوك الكويتية، التي رفعت حصتها من هذه الاستثمارات بنسبة 12,5% لتبلغ مستوى 8,99 مليارات دينار بنهاية الربع الأول من 2025 مقارنة بـ 7,99 مليارات دينار خلال الربع الأول من 2024، إلى جانب القطاعات الأخرى مثل شركات الاستثمار التي زادت استثماراتها بنسبة 8,2% لتسجل مستوى 8,01 مليارات دينار مقارنة بـ 7,4 مليارات دينار، كما شهدت أدوات الدين ضمن الاستثمار المباشر قفزة بنسبة 46,3% لتصل إلى 564,9 مليون دينار، وهو مؤشر على اتساع دور الكويت في تمويل المشاريع والصفقات الخارجية.

وفي بند الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، سجلت الكويت قفزة بنسبة 23,5% ليصل الإجمالي إلى 9,76 مليارات دينار بنهاية الربع الأول 2025، مقارنة بـ 7,9 مليارات دينار خلال الربع الأول من 2024، وهو النمو الأقوى منذ عام 2021، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع كبير في أدوات الدين بلغ أكثر من 33,1% إلى 6,52 مليارات دينار بنهاية مارس 2025 مقارنة بـ 4,9 مليارات دينار خلال مارس 2024، ما يعكس توجه المستثمرين الكويتيين نحو الأصول ذات العوائد الثابتة، مستفيدين من مستويات أسعار الفائدة العالمية المرتفعة، والتي تتيح فرصاً استثمارية بعودات مجزية من درجة مخاطرة محدودة.

المشتقات المالية كانت من أبرز بنود النمو، حيث شهدت قفزة قياسية على أساس سنوي لتسجل نمواً نسبته 89,4% لتصل إلى 5,93 مليارات دينار بنهاية الربع الأول من 2025، مقارنة بـ 3,13 مليارات دينار خلال الربع الأول من 2024، أغلبها مملوك للبنوك المحلية، وهذا الارتفاع الكبير يعكس توسع استخدام أدوات المشتقات سواء للتحوط ضد مخاطر أسعار الصرف والفائدة أو لتحقيق

متجاوزاً بذلك المستهدف البالغ 500 مقر بحلول عام 2030

وزير الاستثمار السعودي: عدد المقرات الإقليمية للشركات الأجنبية وصل إلى 660 مقراً في المملكة تسجل بين 10 و 12 شركة أجنبية جديدة شهرياً ومن المتوقع تجاوز حاجز الـ 1000 مقر إقليمي في غضون أعوام قليلة

مليار ريال في 2017، وتضاعفت أيضاً أعداد الرخص الاستثمارية الصادرة أكثر من عشر مرات بين عامي 2016 و 2024، في حين شهدت تراخيص المقرات الإقليمية لكبرى الشركات العالمية نمواً ملحوظاً، إذ بلغ إجمالي عدد المقرات الإقليمية في المملكة 660 مقراً.

كما وصل عدد تراخيص الاستثمار الممنوحة للشركات الأجنبية إلى أكثر من 50 ألف رخصة في قطاعات متنوعة ومن دول مختلفة، ما يمثل علامة فارقة في مسار التحول الاقتصادي ضمن إطار رؤية 2030، ويعكس ثقة المستثمرين في الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية بالمملكة، ووفقاً لمُنشور لوزارة الاستثمار على «إكس»، كان قطاعاً الصناعات التحويلية والتجارة الأكثر نشاطاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2024.

للشركات العالمية إلى المملكة، وسجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المحلي) أداءً تاريخياً في عام 2024، حيث تجاوز 1,3 تريليون ريال، متخطياً المستهدف بنسبة 38%، بدعم رئيس من الاستثمار المحلي في القطاع الخاص (غير الحكومي وغير النفط) الذي شكل نحو 76% من إجمالي الاستثمار المحلي، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية (واس).

وذكرت الوزارة أنه منذ إطلاق «رؤية 2030» في عام 2016 شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطوراً ملحوظاً، حيث تضاعفت التدفقات أكثر من أربع مرات، إذ ارتفعت من 28,1 مليار ريال في عام 2017 إلى 119,2 مليار ريال في عام 2024. كما ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي إلى نحو 977,3 مليار ريال في 2024، مقارنة بـ 501,8



وزير الاستثمار السعودي م. خالد الفالح

في ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة تكوين رأس المال الثابت، ونقل المقرات الإقليمية

الأجنبية في المملكة وصل إلى 660 مقراً حتى الآن، متجاوزاً بذلك المستهدف البالغ 500 مقر بحلول عام 2030.

وأضاف أن المملكة تسجل ما بين 10 و 12 شركة أجنبية جديدة شهرياً، متوقعاً تجاوز حاجز الـ 1000 مقر إقليمي في غضون أعوام قليلة.

وأعلنت وزارة الاستثمار السعودية أن المملكة استقطبت تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة بلغت 119,2 مليار ريال في عام 2024، بنمو نسبته 24% مقارنة بعام 2023، ومتجاوزة المستهدف البالغ 109 مليارات ريال بنسبة 39%.

وتعكس هذه النتائج الإيجابية فاعلية برامج رؤية السعودية 2030 والاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عام 2021، إذ أسهمت في تجاوز جميع المستهدفات للعام الرابع على التوالي، بما

العربية: قال وزير الاستثمار السعودي م. خالد الفالح، إن عدد الشركات الأجنبية في السعودية وصل إلى أكثر من 52 ألف شركة مسجلة مقارنة بـ 5 آلاف شركة فقط كانت مسجلة في بداية الرؤية، متوقعاً استثمار هذه الشركات 500 مليار ريال في البلاد خلال الأعوام المقبلة.

وأكد الفالح، في مقابلة مع «العربية Business»، أن أرقام الأرباح الثلاث الأولى من العام الحالي تؤكد أن أرقام الاستثمار الأجنبي في 2025، ستكون أفضل بكثير من العام الماضي. وأضاف أن التباطؤ الاقتصادي العالمي وحالة عدم اليقين حول توتر على تدفق الاستثمارات الأجنبية صوّح العالم، لكن على الرغم من ذلك فإن المملكة لاتزال تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوتيرة سريعة. وأشار إلى أن عدد المقرات الإقليمية للشركات

أصبح الخيار المفضل للباحثين عن التحوط ضد التضخم وعدم الاستقرار المالي

المستثمرون يواصلون التخلي عن السندات عالمياً لصالح الذهب

«غولدمان ساكس»: الأسعار قد تقفز إلى 5000 دولار للأونصة.. في حال تضررت مصداقية «الفيديريال» الأميركي

يشير إلى ارتفاع سعر الأونصة إلى 4 آلاف دولار بحلول منتصف العام المقبل، وسيناريو آخر يتوقع ارتفاعه إلى 4500 دولار. أما السيناريو الأسوأ فهو وصول سعر الذهب إلى 5 آلاف دولار في حال تدفق 1% فقط من السوق العالمية نمواً ملحوظاً، وهذا العام، إذ ارتفع بأكثر من 30% منذ بداية 2025، وبلغ مستوى قياسياً في وقت سابق من الأسبوع، بدعم من مشتريات البنوك المركزية وتوقعات بخفض وشيك لأسعار الفائدة الأميركية. كما تلقى دعماً إضافياً مؤخرًا بعد تحركات من الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسيطرة على الفيديريال، بما في ذلك محاولات لعزل الحاكمة ليزا كوك.

وكالات: توقع بنك «غولدمان ساكس»، أن يرتفع سعر الذهب بشكل كبير ليصل إلى نحو 5 آلاف دولار للأونصة في حال تضررت مصداقية بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى تحويل جزء من حيازاتهم من السندات إلى الذهب. وأضاف محللو البنك، ومن بينهم سامانثا دارت، في مذكرة بحثية: سيناريو تآكل استقلالية الفيديريال سيؤدي إلى الأرباح إلى تضخم أعلى، وانخفاض في أسعار الأسهم والسندات طويلة الأجل، وتراجع في مكانة الدولار كعملة احتياطية عالمية. وتابعوا: في المقابل، يعد الذهب مخزناً للقيمة لا يعتمد على الثقة بالمؤسسات. وحدد البنك سيناريوهات أساسية لتحرك أسعار المعدن الأصفر، منها السيناريو الأساسي الذي

وقال إيد يارديني رئيس «يارديني للأبحاث»: هناك قلق متزايد من المخاطر المالية والديون المفرطة في اليابان وفرنسا والمملكة المتحدة، ولهذا نرى مزيداً من المستثمرين يتجهون لإضافة الذهب إلى محافظهم كإجراء آمن. ويرى مايكل رايمان، المحاضر في جامعات أوكسفورد: نحن أمام وضع يبرز فيه التضخم كخطر متصاعد، والذهب هو الملاذ الوحيد المتاح.

وبينما يتساءل المستثمرون عن النقطة التي قد تعيد جاذبية السندات طويلة الأجل، يرى محللون أن المخاطر الهيكلية المتعمقة في الديون غير المستدامة، والاضطرابات الجيوسياسية، وتراجع الثقة في العملات الورقية المدعومة بالدولار الأميركي، قد تدفع الكثيرين إلى تفضيل الذهب والأدوات قصيرة الأجل على السندات الممتدة الأجل.



وفي المقابل، واصل الذهب تسجيل مستويات قياسية، متجاوزاً 3578 دولاراً للأونصة، مدعوماً بتراجع الدولار وتزايد التوقعات بخفض أسعار الفائدة الأميركية في سبتمبر. ويرى المحللون أن الذهب أصبح

العربية: تشهد الأسواق العالمية تحولاً لافتاً في تدفقات الملاذات الآمنة، حيث يتراجع الإقبال على السندات في مقابل ارتفاع كبير في أسعار الذهب، وسط مخاوف متزايدة بشأن السياسات النقدية والمالية في الاقتصادات الكبرى.

وقفز العائد على سندات الخزنة الأميركية لأجل 30 عاماً هذا الأسبوع فوق مستوى 5% للمرة الأولى منذ يوليو، فيما بلغت عوائد السندات اليابانية والبريطانية والفرنسية مستويات قياسية لم تسجل منذ عقود، متأثرة بارتفاع التضخم وعدم اليقين السياسي، حتى السندات الألمانية، التي استفادت سابقاً من الطلب على الملاذات الآمنة، لم تسلم من موجة البيع، إذ صعد العائد على السندات لأجل 30 عاماً إلى أعلى مستوى في 14 عاماً.